بعد الاستماع إلى مرئيات الجمعيات المشهرة المتخصصة

«المرأة والطفل» : تفعيل قوانين حماية الأسرة .. وإنشاء مراكز الإيواء

عقدت لجنة المرأة والأسرة والطفل اجتماعها الخامس أمس، والذي خصص للاستماع إلى مرئيات الجمعيات المشهرة المتخصصة في حماية ورعاية الطفل.

وقال رئيس اللجنة النائب أسامة الشاهين إن اللجنة استضافت عددا من المختصين والمهتمين بالطفولة التي أمر الشرع الحنيف والدستور والقوانين ومنها قانون حماية الطفل لسنة 2018 بالعناية بهم ورعايتهم.

وأعرب الشاهين عن شكره المجتمع المدني بعد عقد اللجنة 3 جلسات مع المختصين بالمرأة والأسرة والطفل وتلقيها عشرات بل مئات التوصيات والملاحظات التي وصلت إلى اللجنة.

وطالب الشاهين الحكومة بإعادة تفعيل دور الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية التي كانت تؤدي مهام وتسد ثغرة كبيرة، مضيفاً أنه لوحظ في الفترة الاخيرة خاصة بعد صدور قانون بشأن العنف الأسري أن هناك نوعا من الارتباك بدور هذه الشرطة وهل ستتوقف أم لا.

ودعا إلى زيادة مراكز الرؤية في وزارة العدل التي لديها فقط مركزان في كل الكويت وهنالك ازدحام كبير في هذه المراكز ولا تتيح الخصوصية والراحة للأطفال الذين يقعون ضحية نزاع بين الزوجين، متمنيا أن تكون هذه المراكز في المحافظات كافة على الأقل كحد أدنى بدلاً من وجود مركزين فقط حاليا للرؤية.

وطالب الشاهين بالاستعجال في إنشاء مراكز إيواء للأطفال التي قررها قانون حماية الطفل، معرباً عن أسفه لعدم إنشاء تلك المراكز حتى الآن.

ولفت إلى أن تفعيل وتطبيق القوانين القائمة سيكون محل الاجتماعات المقبلة للجنة، مضيفا أن «هناك تخمة في التشريع ومجاعة في التنفيذ».

الشاهين : هناك تخمة في التشريع ومجاعة في التنفيذ

جانب من اجتماع لجنة المرأة والطفل البرلمانية

وأشار إلى أن مراكز إيواء النساء المعنفات التي قررها القانون بشأن العنف الأسري لم تر النور حتى هذه اللحظة، ما يمثل ثغرة كبيرة وضررا دائما.

وأعرب الشاهين عن أمله بمبادرة الحكومة في سد هذه الثغرات والقيام بدورها في تطبيق القوانين القائمة، مؤكداً حرص اللجنة على متابعة الأداء الحكومي في هذه الملفات المهمة والحيوية.

الشلاحي لثامر العلي : ما الأسس القانونية لوضع جنسية للمسجلين في الجهاز المركزي؟

صالح الشلاحي

وجه النائب د. صالح الشلاحي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، قال في مقدمته:

صرح رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية في لقاء صحفي منشور بأن نسبة 90% من المسجلين في الجهاز أثبت لهم جناسي، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– ما السند الدستوري والقانوني للمرسوم رقم 467 لسنة 2010 بإنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية؟

– ما الأسس القانونية لوضع جنسية للمسجلين في الجهاز المركزي؟ وما المستندات والوثائق التي يعتمد عليها الجهاز في نسب هؤلاء الأشخاص إلى جنسية معينة؟ وهل فعلا يعتمد على مستندات غير الجواز والجنسية؟ وفي حال اعتمد الجنسية لدولة معينة من دون اعتراف هذه الدولة بمواطنة هذا الشخص ما الأضرار والآثار المترتبة قانونياً ودولياً على هذا الأمر؟

– ما الضرر المترتب على دولة الكويت في حال اشتكت دولة من هذه الدول المنسوب إليها شخص لا تعترف بمواطنته، خاصة إذا ارتكب جرماً له آثار دولية كالإرهاب وغسل الأموال وغيرها من الجرائم الدولية؟

– هل خوطبت الدول بأن هؤلاء مواطنوهم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فماذا كان رد تلك الدول؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من تلك المخاطبات والردود.

الخليفة يسأل وزير التجارة عن العاملين في الجهات غير الحكومية

مرزوق الخليفة

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج، بشان العاملين في الجهات غير الحكومية نص على ما يلي:

صدر قرار مجلس الوزراء رقم «572» لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم «3981» لسنة 2001 في شأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد لأصحاب المهن والحرف والعاملين في الجهات غير الحكومية وقد نصت المادة الأولى منه على أن: يستبدل بنص البند «6» من المادة «5» من قرار مجلس الوزراء لسنة 2001 المشار إليه النص التالي: «ألا يكون مقيدا بإحدى مراحل التعليم أو مسجلا بإحدى الدورات التدريبية التي تنظمها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. ويستثنى من هذا الشرط من بلغ عمره الخامسة والعشرين عاما وأمضى ثلاثة أعوام في جهات غير حكومية»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 ما السند القانوني لحرمان من يعمل في الجهات غير الحكومية من إكمال دراسته في إحدى مراحل التعليم وذلك شرط لمنح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد؟

–2 ما السند القانوني للتمايز بالاستثناء بين من بلغ عمره الخامسة والعشرين والفئات العمرية الأخرى؟

هشام الصالح يوجه 4 أسئلة لوزراء الداخلية والمالية والتعليم العالي والبلدية

وجه النائب د. هشام الصالح 4 أسئلة برلمانية إلى وزراء الداخلية والمالية والتعليم العالي والدولة لشؤون البلدية تفاصيلها كالتالي:

وجه الصالح سؤالاً إلى وزير الداخلية ثامر العلي ، طلب إفادته وتزويده بالآتي:

–1 كشف بعدد المراسيم والقرارات الصادرة بسحب الجنسية أو إسقاط الجنسية الكويتية منذ عام 2010 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

–2 كشف بعدد حالات التظلم التي قدمت بخصوص سحب أو إسقاط الجنسية وما انتهت إليه منذ 2010 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

–3 صدرت قرارات سحب وإسقاط عدد من الجناسي في أعوام الثمانينات من القرن الماضي مع ذلك كان الاتجاه القضائي حينها بعدم جواز الطعن على مثل هذه القرارات أمام القضاء، غير أن الاتجاه القضائي قد تغير أخيرا حيث بسطت المحكمة الإدارية ولايتها على النظر في مسائل الجنسية فيما يتعلق بالسحب والإسقاط إلا أن التقادم حصن القرارات وحال دون إمكان لجوئهم إلى القضاء حاليا، فما إجراءات الوزارة بصدد مثل هذه الحالات بالتظلم واللجوء إلى القضاء؟

–4 ما المسوغ القانوني لمن تسحب أو تسقط جنسيتهم عنهم؟

ووجه الصالح سؤالاً إلى وزير المالية خليفة حمادة، طلب إفادته وتزويده بالآتي:

–1 ما العدد الإجمالي للمقترضين الكويتيين من البنوك أو الشركات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي حتى تاريخ 2020/12/31؟

–2 ما إجمالي قيمة القروض الاستهلاكية الحالية للكويتيين حتى تاريخ 2020/12/31؟

–3 ما إجمالي قيمة القروض الإسكانية الحالية للكويتيين حتى 2020/12/31؟

–4 ما إجمالي القروض الحالية بجميع أنواعها والتي تكون مقابل الراتب للكويتيين حتى 2020/12/31؟

–5 كم عدد المتعثرين في سداد القروض؟

–6 هل توجد مخالفات من البنوك لضوابط ولوائح البنك لضوابط الإقراض؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي بعدد المخالفات وطبيعتها من تاريخ 2020/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

–7 كم عدد المقترضين الكويتيين المسجل ضدهم قضايا، وأوامر الضبط والإحضار أو منع السفر؟

–8 كم عدد المقترضين الكويتيين الذين تم سجنهم سواء حبس مدين أو غيره؟

ووجه النائب د. هشام الصالح سؤالاً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.علي فهد المضف، طلب إفادته وتزويده بالآتي:

–1 صورة ضوئية من جميع قرارات التعيين والتكليف الصادرة من مدير جامعة الكويت الذي تم تكليفه.

–2 صورة ضوئية من قرار تكليف مدير الجامعة.

–3 ما الأسباب التي دعت إلى تأجيل صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الحكومية؟

–4 ما أسباب عدم صرف مكافآت الفصل الصيفي بالكامل لأعضاء هيئة التدريس والهيئة التدريسية في الجامعة ونظرائهم في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟

–5 كشف بأسماء لجنة الترقيات على جميع المستويات (القسم العلمي، الكلية، والعليا على مستوى الإدارة)، وذلك خلال السنوات الخمس الماضية في كل من الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

–6 ما معايير التعيين التي استند عليها مدير الجامعة بالتكليف في التعيين؟ وهل كان هناك أي لجان اختيار لتلك التعيينات؟

–7 كشف بالقضايا التي خسرتها كل من الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خلال السنوات الخمس الماضية، وما موضوعها؟ ومن المسؤول عن القرارات التي تم الطعن عليها؟ وما الإجراءات التي اتخذت بشأن المتسببين بهذه القرارات؟

ووجه الصالح سؤالاً إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس، طلب إفادته وتزويده بالآتي:

–1 كم يبلغ عدد الموظفين غير الكويتيين العاملين في بلدية الكويت؟ وما مسمياتهم الوظيفية؟ وكم تبلغ إجمالي رواتبهم وبدلاتهم وأي مميزات مالية أخرى يتقاضونها، وما آلية تعيينهم؟

–2 ما سبب عدم تطبيق سياسة الإحلال بالوظائف التي يشغلها غير الكويتيين في بلدية الكويت؟

–3 كم عدد العاملين الكويتيين في الإدارة القانونية في بلدية الكويت؟ ومتى كان آخر تعيين للكويتيين في الإدارة؟

–4 كم عدد العاملين غير الكويتيين في الإدارة القانونية؟ مع بيان طريقة التعيين سواء بنظام التعاقد أو الاستعانة أو الإعارة أو غير ذلك.

–5 بيان تفصيلي لكل موظف غير كويتي يعمل بالإدارة القانونية يوضح به التخصص العلمي والمؤهل الدراسي وتقديره العلمي وسنوات خبرته والراتب الشهري الذي يتقاضاه وكافة المخصصات المالية التي يتقاضاها عن الحضور والمشاركة في اللجان المختلفة وأي مزايا مالية أخرى.

–6 هل قامت بلدية الكويت بالإعلان عن حاجتها إلى مستشارين كويتين خلال السنوات الخمس الماضية؟ وما تاريخ آخر إعلان عن توظيف محامين في بلدية الكويت؟ وكم عدد الإعلانات للتوظيف خلال السنوات الخمس الماضية؟ مع تزويدي بصورة ضوئية عن آخر الإعلانات.

هشام الصالح

استفسر عن اشتراطات مواقف المركبات المفروضة على مخططات البناء

الصقعبي لرنا الفارس : ما جهود البلدية لإضفاء الطابع الكويتي على السياسة العمرانية؟

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس، بشأن بلدية الكويت نص على ما يلي:

تنص المادة «3» من القانون رقم «33» لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت «تعمل البلدية على رسم السياسة العمرانية وتنفيذها وتطويرها وإبراز الطابع الكويتي والمحافظة على التراث المعماري...»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 كافة لوائح وقرارات البناء الصادرة من بلدية الكويت خلال السنوات العشر الماضية.

–2 ما الجهود التي تبذلها البلدية لإضفاء الطابع الكويتي على السياسة العمرانية؟

–3 ما الجهود التي تبذلها البلدية للمحافظة على التراث المعماري في الكويت؟

–4 ما اشتراطات مواقف المركبات التي تفرضها البلدية على مخططات البناء بكافة أشكالها «سكن خاص، استثماري، تجاري»؟

–5 هل هناك أي اشتراطات من البلدية في استخدام العوازل الحرارية في القسائم السكنية والاستثمارية؟

–6 ما جهود البلدية في القضاء على سكن العزاب في مناطق السكن الخاص؟

–7 ما إجراءات البلدية في التأكد من مطابقة السكن الخاص الأول الاستثماري أو التجاري للمخطط السكني الذي اعتمد من البلدية؟

–8 هل تقوم البلدية بزيارات دورية للوحدات السكنية بعد بنائها للتأكد من عدم مخالفتها لوائح البلدية؟

–9 ما الإجراءات التي تتخذها البلدية لمخالفة أي قسيمة استغلت لغير غرضها أو خالفت في البناء المخطط المعتمد من البلدية؟ مع تزويدي بإحصائيات حول ذلك خلال السنوات الخمس الماضية.

–10 هل تقوم البلدية بمخالفة من ينشر الغسيل على الأرصفة والبلكونات؟ مع تزويدي بإحصائيات حول ذلك خلال السنوات الخمس الماضية.

–11 المخطط الهيكلي الثالث للدولة، مع بيان التعديلات التي طرأت عليه وسبب هذا التعديل.

–12 ما التاريخ المتوقع للانتهاء من المخطط الهيكلي الرابع للدولة؟ ومن هو المستشار العالمي الذي استعانت به البلدية لإعداد المخطط؟ وهل تمت مراعاة المدينة الاقتصادية الشمالية؟ يرجى تزويدي بالمسودة الأولية للمخطط.

–13 كم تبلغ مساحة الأراضي الفضاء داخل مناطق السكن الخاص في الكويت؟

عبدالعزيز الصقعبي

خالد عايد يسأل وزير المالية بشأن لجنة التحفيز الاقتصادي

وجه النائب د. خالد عايد سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية خليفة حمادة، بشأن لجنة التحفيز الاقتصادي، نص على ما يلي:

شكل مجلس الوزراء في تاريخ 2020/4/1 لجنة برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي وعضوية "وكيل وزارة المالية – والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار" وجميع أعضاء اللجنة من التابعين لإشراف وزير المالية، وتهدف اللجنة إلى وضع الركائز التحفيزية للاقتصاد المحلي التي وردت في التقرير موضع التنفيذ، ولهذه اللجنة الاستعانة بمن تراه أو تُشكل فرق عمل تنفيذية لمعاونتها في إنجاز مهمتها على النحو المنشود، وفي 2020/7/6 قرر رئيس اللجنة محافظ البنك المركزي الاستقالة من اللجنة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 صورة ضوئية من كتاب الاستقالة المقدم من محافظ البنك المركزي، وما أبداه من أسباب.

–2 القرار المتخذ في شأن الاستقالة.

–3 التشكيل الحالي للجنة التحفيز الاقتصادي، مع تزويدي بالقرارات والتعليمات الصادرة عن هذه اللجنة.

–4 القرارات والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في شأن تحفيز الاقتصاد بما له من صلاحيات منفردة تبعا لدوره المحوري في القطاعين المالي والاقتصادي.

خالد عايد